

## الجمعية العامة

Distr.  
LIMITEDA/C.2/46/L.104  
5 December 1991

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٧٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ برنامج  
العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة ، السيد  
بوزورغمير زياران ، (جمهورية إيران الإسلامية)  
استنادا الى مشاورات رسمية عقدت بشأن مشروع  
القرار A/C.2/46/L.68

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات  
لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي  
أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا اللذين  
اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية  
لأقل البلدان نموا ككل ، وما للتطورات الخارجية غير المتوقعة التي حدثت مؤخرا  
وغيرها من حالات الطوارئ من أثر معاكس على حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة ،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو  
الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(١)</sup> ، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من

(١) القرار د/١٨ - ٣ ، المرفق .

العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية ،

وإذ تؤكد من جديد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٣)</sup> ، التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،<sup>(٣)</sup>

وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان ، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بهما ، وكذلك السير بها ، في إطار هذه العملية ، على طريق النمو والتنمية المطردين ،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ الأساسية المضمنة في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحوُّلاً أساسياً موجهاً نحو النمو ،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسمياً ، على النحو الوارد في إعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ،

وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نموا وتنميتها ،

---

(٣) القرار ١٩٩/٤٥ ، المرفق .

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٤) ؛
- ٢ - تطلب من جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الاطراف ، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ، وجميع المنظمات الأخرى المعنية ، أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما على وجه الاستعجال ؛
- ٣ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والأولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها وعن تنفيذها الفعلي ، وعليها أن تستمر في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر باريس ، وترحب في هذا السياق بالتغيرات الجوهرية والبعيدة الأثر التي طرأت على أقل البلدان نموا أو التي يجري البدء فيها ؛
- ٤ - تشدد على أن تنفيذ مبادرات السياسة العامة الداخلية المتعلقة بالنمو والموجهة نحو التنمية من جانب أقل البلدان نموا جدير بدعم متزايد من جميع شركائها في التنمية ؛
- ٥ - تحث بقوة المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المانحة ، على أن ينفذ على الوجه الثام والعاجل التزاماته في جميع المجالات ، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل ، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نموا وأن تبقي قيود الاستعراض إمكانية تنفيذ خطوات جديدة إضافية في مجالات محددة ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا ؛
- ٦ - ترحب بقرار رفع مستوى الوحدة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تتناول ، في جملة أمور ، شؤون أقل البلدان نموا لتصبح شعبية ، وتعرب عن الأمل في أن تركز الشعبية أتم تركيز على مشاكل أقل البلدان نموا واحتياجاتها ؛
- ٧ - تدعو هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها إلى اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعالة ، كل في مجال اختصاصه ووفقا لولايته ؛

٨ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام ، طبقاً للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل (٣) ، الاستمرار في كفاءة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الإقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ؛

١٠ - تطلب من جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لأقل البلدان نمواً ، حيثما لا تكون هذه المراكز قائمة فعلاً ، وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في تنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ، وتطلب منها أيضاً أن تتخذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل والتي تقع في مجال اختصاصها ؛

١١ - تحث جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف ، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نمواً ، وتعرب عن تقديرها الشديد ، في هذا الصدد ، لمحفل طوكيو المعني بالمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً ، الذي نظّمته حكومة اليابان ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، في طوكيو ، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

١٢ - تعرب عن بالغ تقديرها لمساهمة الحكومات المنفردة في برامج محددة للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً ؛

١٣ - تؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية ، وتوصي بشدة ، في هذا الصدد ، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً ، وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة في الاضطلاع بتلك الأنشطة ؛

١٤ - تؤكد أهمية وجود آليات لمتابعة ورصد برنامج العمل على نحو فعال ، وفي هذا الصدد تطلب إلى الأمين العام تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل عن كل من أقل البلدان نموا في دورة الربيع التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية ، والتي ستضطلع وفقا لاحكام برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ ، بإجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ؛

١٥ - تطلب من المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نموا في معالجة مشاكلها الخاصة ، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل ؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقارير على أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل .

-----